

زيادة 13% عن السنتين الماضيتين

الغانم: 4,2 مليارات دينار قروض وسلف للعملاء بنهاية 2018



الغانم مترسدا الجمعية العامة



جانبا من الحضور

قال رئيس مجلس ادارة بنك الخليج عمر الغانم، ان القروض والسلف للعملاء سجلت ارتفاعاً تاريخياً، حيث بلغت 4.2 مليارات دينار في نهاية 2018، اي بزيادة تقارب 0.5 مليار دينار أو 13% على مدى السنتين الماضيتين. وجاء ذلك النمو متوازناً، حيث كان نصيب شريحة الخدمات المصرفية للشركات منه 57% بينما كانت نسبة شريحة الخدمات المصرفية الشخصية 43% وانخفضت القروض غير المنتظمة الى نسبة تاريخية وهي 1% مدفوعة بصفة اساسية بتسوية اثنين من قروض الشركات المورثة خلال النصف الثاني من 2018، كان من نتيجة احدهما استرداد مبلغ 36 مليون دينار في الربع الرابع من العام.

وأوضح ان صافي الربح ارتفع من 48 مليون دينار في 2017 الى 57 مليون دينار في 2018 بزيادة 18% وهي السنة الخامسة على التوالي التي يحقق فيها البنك نمواً مضاعفاً في صافي الربح، لافتاً الى ان البنك يتابع التزامه بالتوجه الاستراتيجي الاساسي نحو تقديم الخدمة المميزة للعملاء في السوق الكويتي، وذلك من خلال مواصلة الاداء القوي والربحية لبنك الخليج.

وازدادت ربحية السهم الى 20 فلساً للسهم الواحد، وأوصى مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية بمقدار 10 فلووس للسهم، على ان تعرض التوصية على الجمعية العامة السنوية لمساهمي البنك للموافقة عليها وذلك في مارس 2019.

واشار الى ان بنك الكويت المركزي قام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم «IFRS9» على التسهيلات الائتمانية في 2018، وبلغ اجمالي مخصصات البنك الائتمانية 312 مليون د.ك كما في نهاية 2018، اي بزيادة مقدارها 112 مليوناً عن القيمة المطلوبة بموجب هذا المعيار.

اما نسب البنك لرأس المال الرقابي فقد ظلت قوية، حيث جاءت التبريرية الاولى لرأس المال بنسبة 14.0% اي بنسبة 2.1% اعلى من الحد الأدنى الرقابي المحدد بنسبة 12% وبلغ معدل كفاية رأس المال 17.5% اي اعلى بنسبة 3.5% عن الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 14%.

منها قانون تبادل المعلومات الائتماني وقانون السجل التجاري

الروضان: للقطاع الخاص دور مهم في تحسين بيئة الأعمال المحلية



مشعل الجابر



خالد الروضان

أكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات الكويتي خالد الروضان أمس أهمية دور القطاع الخاص الكويتي في تحسين بيئة الأعمال المحلية.

وقال الروضان في كلمة خلال (الحوار المفتوح الخامس حول بيئة الأعمال الذي تنظمه غرفة تجارة وصناعة الكويت بالتعاون مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر إن هناك العديد من التشريعات التي تم إقرارها لتحسن بيئة الأعمال منها قانون تبادل المعلومات الائتماني وقانون السجل التجاري.

وأضاف أن الدول باتت تتنافس على تحسين مكانتها على مؤشر بيئة الأعمال مشيراً إلى أن العديد من الجهات المحلية أحرزت تقدماً على مؤشر بيئة الأعمال موضحاً أن اطلاق مركز الكويت للأعمال كان أحد المقاييس الجيدة لمؤشر الأعمال التجارية في البلاد.

وأشاد الروضان بدور هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في جلب المستثمرين والاستثمارات المختلفة منها بتوجيهات القادة السياسية في تحسين بيئة الأعمال ودعم القطاع الخاص.

من جانبه أكد المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار

المباشر الكويتية الشيخ الدكتور مشعل الجابر أهمية هذا الحوار في دعم وتحسين بيئة الأعمال والبيئة التنافسية في الكويت.

وأوضح الشيخ مشعل أن هذا الحوار ركز على تحسين بيئة الأعمال واللقاء الضوء على أبرز النقاط في تقرير تحسين بيئة الأعمال 2019 وعلى الخطوات والتغيرات المقبلة في التقرير للماتل لعام 2020.

وأشار إلى المؤشرات والتقارير التي تهتم بنوع وجودة الأعمال في الكويت وقياس مدى تطورها وفق المعطيات والمعايير التي من الممكن تسليط الضوء عليها لتحسين بيئة الأعمال.

خلال معرض الفرص الوظيفية السنوي لجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا

الرومي: البورصة في طليعة الجهات الرامية إلى الارتقاء بمكانة سوق رأس المال



جانبا من معرض الفرص الوظيفية

خولة الرومي: «لطالما كانت بورصة الكويت في طليعة الجهات الرامية إلى الارتقاء بمكانة سوق رأس المال في الكويت، وتحقيق مستقبل مشرق. حيث تمثل مشاركتنا في معرض الفرص الوظيفية السنوي لجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا خطوة مهمة نحو تحقيق أهدافنا المخططة التي يقدمها سوق الأوراق المالية في الكويت.

وتهدف هذه البوابة إلى تعزيز الوعي بالتمويل والتداول بين المستثمرين الأفراد على اختلاف مستوياتهم، وذلك من خلال توفير العديد من الأدوات الاستثمارية الحديثة. وتوفر الأكاديمية مرافق تعليمية وتدريبية للمستثمرين مثل نافذة مراقبة السوق «Market Watch» والتداول الافتراضي «Virtual Trading» ومحفظة التداول «Portfolio» وغيرها.

وتعليقاً على ذلك، قالت رئيس قطاع الموارد البشرية، والخدمات الإدارية والمشتريات

تأكيداً على التزامها المستمر بتطوير الوعي حول أسواق المال ودعم المواهب الناشئة التي ستقود سوق المال الكويتي، شاركت بورصة الكويت في النسخة الـ 21 من معرض الفرص الوظيفية السنوي لجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، والذي أقيم يومي 6 و 7 مارس في حرم الجامعة.

وتأتي مشاركة الشركة في المعرض، الذي يجذب كل عام الطلاب والباحثين عن فرص وظيفية مميزة، تماشياً مع جهود الشركة المستمرة في استقطاب العقول الكويتية الشابة، وتمكين الجيل الجديد من المشاركة في تطوير اقتصاد البلاد. ومن خلال منصتها في المعرض، سلطت بورصة الكويت الضوء على فرص العمل المتاحة في سوق رأس المال الكويتية المزدهرة.

بالإضافة إلى ذلك، تقديم للطلاب والخريجين نظرة معمقة على المهارات والقرارات التي ستمكثهم

58 فرعاً حققت نمواً في الخدمات وتمويل المشروعات الكبرى

شهد بنك الخليج نمواً في شريحتي الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات واستطاع الحفاظ على حصته منها في السوق، وذلك بفضل تركيزه المتواصل على تقديم خدمة مصرفية متميزة ومبتكرة في العمل في الشريحتين.

وموصولاً إلى هدف البنك في تقديم خدمة أفضل لعملائه وافراد، ازداد حجم شبكة فروعه لتضم 58 فرعاً في انحاء الكويت، كما ان هناك خططا لاضافة المزيد من الفروع خلال عام 2019، وما بعده، وبالإضافة إلى ذلك قام البنك بتحديث نظام بطاقات الائتمان لديه بطرح مجموعة جديدة من البطاقات ذات المزايا المخصصة لتلبية متطلبات كل شريحة من العملاء، كما قام بنك الخليج باطلاق منصة «وايز» للاستثمار

لعملائه من شريحة خدمة ادارة الثروات والخدمة المصرفية المميزة، بالإضافة الى موقع الكتروني جديد يتوافق مع أحدث المعايير العالمية.

وفي جانب الخدمات المصرفية للشركات واصل بنك الخليج تحقيق النمو في القروض على الرغم من التحديات التي شهدها السوق في عام 2018، حيث يقوم البنك بتقديم التمويل للمشروعات الحكومية خاصة في قطاعي النفط والغاز والإنشاءات، حيث شارك في تمويل مشروع الوقود النظيف والمصفاة الجديدة، بالإضافة الى جسر جابر الاحمد البحري ومشروع صباح الاحمد السكني وقام البنك بتمويل بعض المشروعات الرئيسية في الكويت، مثل مركز جابر الاحمد الثقافي ومتحف عبدالله السالم.

التصنيف في المرتبة «A» من وكالات التصنيف الائتماني الأربعة الكبرى

المرتبة «+A» مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، في حين قامت وكالة ستاندارد أند بورز بتثبيت تصنيف البنك عند المرتبة «A-» مع نظرة مستقبلية «مستقرة» أيضاً.

وقد احتلت الاستدامة موقعها ضمن أهم عناصر تحقيق النجاح لبنك الخليج، حيث شكلت جزءاً لا يتجزأ من مبادرات البنك المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، فقد شهد البنك زيادة في الطلب من المستثمرين والعملاء

وقد حقق البنك تصنيفاً ائتمانياً في المرتبة «A» من وكالات التصنيف الائتماني الأربعة الكبرى، فقد قامت وكالة موديز انفستور سيرفس بتثبيت التصنيف في المرتبة «A3» ورفع تصنيف النظرة المستقبلية للبنك من «مستقرة» إلى «إيجابية»، بينما قامت وكالة كابيتال انتلجيس برفع تصنيف البنك من المرتبة «BBB+» إلى المرتبة «A-»، كما قامت وكالة فيتش بتثبيت التصنيف عند

توزيع أرباح نقدية بمقدار 10 فلووس لكل سهم

للمساهمين، ونواصل جهودنا الدؤوبة في تحقيق رسالتنا المتمثلة في إضافة القيمة وتطوير الخدمات المبتكرة لصالح عملائنا، الذي يقيمون في الكويت ويزاولون أعمالهم فيها، وخارجها» مضيفاً أن هذا الفدر من الربحية أتاح لنا التوصية بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 10 فلووس عن السهم الواحد إلى مساهمينا، أي بنسبة سداد 51%، بالإضافة الى ان المساهمين وافقوا على بنود جدول الأعمال، معرباً عن شكره الي المساهمين على دعمهم المستمر وثقتهم في بنك الخليج.

عقد بنك الخليج أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية رقم 58، امس، بنصاب بلغت نسبته 75.40%، وقد افتتح الاجتماع ورئيس مجلس إدارة بنك الخليج، عمر الغانم مرحباً بالمساهمين، ثم قام بعرض مقطع فيديو قصير ألقى الضوء من خلاله على أهم إنجازات البنك الاستراتيجية والتشغيلية طوال عام 2018.

واضاف الغانم، خلال الاجتماع قائلاً: «يسرنا أن نرى أداء البنك خلال عام 2018، حيث استطاع مصرفنا تحقيق نتائج مالية قوية

أغلقت تعاملاتها على صعود المؤشر العام 1.84 نقطة

بورصة الكويت تتباين عند الإغلاق والسيولة ترتفع 5%



المؤشران العام والاول ارتفعا بنسبة 0.03 و 0.1%

ارتفع المؤشران العام والاول بنسبة 0.03 و 0.1% على الترتيب فيما تراجع المؤشر الرئيسي 0.13% وسجلت مؤشرات 5 قطاعات ارتفاعاً امس بصدارة السلع الاستهلاكية بنمو نسبته 2.35% فيما سجلت مؤشرات 6 قطاعات أخرى انخفاضاً فكانت «سنام» و«مزايا» و«إركان» و«منازل» و«المنار» و«عقارات ك» الأكثر تداولاً أما الأكثر انخفاضاً فكانت وتابع المتعاملون إضاحاً عن تعامل شخص مطلع على أسهم شركة القرن لصناعة الكيماويات البترولية وإعلان شركة «انجازات» بشأن تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم.

وشهدت الجلسة إضاحاً من شركة «صناعات» بشأن التداول غير الاعتيادي على سهمها في جلسة أول امس فضلاً عن إعلان بورصة الكويت تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة إدارة التنفيذ ووزارة العدل.

وانتهت المؤشرات الكويتية جلسة امس على تباين حيث

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع المؤشر العام 1.84 نقطة ليبلغ مستوى 5290 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.03%.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 147.7 مليون سهم تمت من خلال 5119 صفقة نقدية بقيمة 29.6 مليون دينار كويتي، نحو 95.8 مليون دولار.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 6.3 نقاط ليصل إلى مستوى 4745.09 نقطة وبنسبة ارتفاع 0.13% من خلال كمية أسهم بلغت 773.2 مليون سهم تمت عبر 2586 صفقة نقدية بقيمة 4.4 مليون دينار «نحو 14.5 مليون دولار».

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 5.7 نقاط ليصل إلى مستوى 5582.6 نقطة وبنسبة ارتفاع 0.1% من خلال كمية أسهم بلغت 70.4 مليون سهم تمت عبر 2533 صفقة بقيمة 24.5 مليون دينار «نحو 80.85 مليون دولار».